

Distr.: General
24 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 78 من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الجنائية الدولية

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

تتضمن هذه الوثيقة التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2021/2020، المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة 28 من قرار الجمعية العامة 3/75.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

160921 100921 21-11572 (A)



تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2021/2020

موجز

أحرزت المحكمة الجنائية الدولية تقدماً كبيراً في أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من التحديات العملية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن بين التطورات البارزة، أُدين متهم واحد وصدر حكم عليه؛ وتم تأكيد حكمين ابتدائيين في الاستئناف؛ وبدأت محاكمة واحدة واستمر تقديم الأدلة في محاكمة أخرى؛ واعتمدت التهم الموجهة إلى متهمين اثنين؛ ونقل اثنان من المشتبه فيهم إلى المحكمة؛ وجرى فتح تحقيق جديد واحد؛ وتلقى المدعي العام إحالة جديدة واحدة؛ وجرى إتمام أربع دراسات أولية. وشهدت المحكمة تغييراً كبيراً في القيادة بانتخاب ستة قضاة جدد، ورئيس جديد، ومدع عام جديد، وانخرطت، إضافة إلى أنشطتها القضائية وأنشطة الادعاء، بنشاط في عملية الاستعراض الرامية إلى تعزيز المؤسسة وأدائها العام.

وإجمالاً، فقد باشرت المحكمة، منذ إنشائها، النظر في 30 قضية يحاكم فيها 46 مشتبهاً فيه أو متهماً. وقد فُتحت تحقيقات في 14 حالة: أفغانستان، وأوغندا، وبنغلاديش/ميانمار، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالتان الأولى والثانية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ودارفور (السودان)، ودولة فلسطين، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيا، ومالي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدين دومينيك أونغوين بارتكاب 61 جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ارتكبت في شمال أوغندا بين عامي 2002 و 2005 وحكم عليه بالسجن لمدة 25 عاماً. وحكم الإدانة والحكم بالعقوبة هما قيد الاستئناف.

وأكدت دائرة الاستئناف إدانة بوسكو نتاغاندا والحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاماً لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت في إيتوري، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار، أُيدت دائرة الاستئناف حكمي البراءة الصادرين لكل من لوران غباغبو وشارل بلي غوديه.

وفيما يتعلق بالحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدأت في 16 شباط/فبراير 2021 محاكمة ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد نغايسونوا، اللذين يزعم أنهما عضوان بارزان في حركة "أنتي بالাকা"، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفيما يتعلق بالحالة نفسها، استسلم محمد سعيد عبد الكاني، ويزعم أنه عضو بارز في ميليشيا سيليك، ونُقل إلى عهدة المحكمة بموجب أمر القبض عليه الصادر في عام 2019 بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

وفيما يتعلق بالحالة في مالي، استمرت محاكمة الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم وقوعها في عامي 2012 و 2013 في تمبكتو.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، تم تأكيد تهم ضد علي محمد علي عبد الرحمن بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب زعم أنها ارتكبت في عامي 2003 و 2004، وجرى تقديمه للمحاكمة. وفيما يتعلق بالحالة في كينيا، سلم بول غيشيرو نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وبعد ذلك جرى تقديمه للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم مخرقة بإقامة العدل، وتتألف هذه الجرائم من ممارسة تأثير مفسد على شهود المحكمة.

وفيما يتعلق بالحالة في دولة فلسطين، فتح المدعي العام تحقيقا في أعقاب حكم أصدرته الدائرة التمهيدية الأولى بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة. وفيما يتعلق بالحالة في الفلبين، طلب المدعي العام إنفاذ قضائيا بفتح تحقيق؛ ولا يزال الطلب معلقا.

وظلت المحكمة تحظى بتعاون قيّم للغاية مع الأمم المتحدة، فُدم على أساس استرداد التكاليف، بشأن طائفة واسعة من المسائل، ولا سيما في شكل المساعدة التنفيذية في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، ظل ما قدمته الدول الأطراف ودول أخرى من تعاون ومساعدة ودعم أساسيا لعمليات المحكمة.

ولا تزال طلبات الاعتقال والتسليم الصادرة عن المحكمة معلقة ضد 12 فردا، وهم:

(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكومورا، منذ عام 2012⁽¹⁾؛

(ب) أوغندا: جوزيف كوني وفينسنت أوتّي، منذ عام 2005؛

(ج) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشير، منذ عامي 2009 و 2010؛

وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله بنّدة، منذ عام 2014؛

(د) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وفيليب كيكويش بيت، منذ عام 2015؛

(هـ) ليبيا: سيف الإسلام القذافي، منذ عام 2011؛ والتهامي محمد خالد، منذ عام 2013⁽¹⁾؛

ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي، منذ عام 2017⁽¹⁾.

وتدعو المحكمة الدول الأطراف وغيرها إلى تقديم ما يلزم من تعاون ومساعدة من أجل إلقاء

القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة.

(1) يقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقق من الوفيات المبلغ عنها لسيلفستر موداكومورا (في 2019) والتهامي محمد خالد

(في 2021)؛ ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي (في 2021).

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 تموز/يوليه 2021، وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/58/874 و A/58/874/Add.1). وتتوافر معلومات تفصيلية عن أنشطة المحكمة على موقعها الشبكي⁽¹⁾.

ثانيا - آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء

ألف - الحالات والقضايا

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ما مجموعه حوالي 11 000 ضحية في قضايا تتظر فيها المحكمة. وتلقت المحكمة أكثر من 2 300 استمارة جديدة لطلبات الضحايا، منها 547 في قضية/الحسن، و 864 في قضية بيكاتووم ونغابسونغا، وحوالي 900 في قضية عبد الرحمن. وقد ورد ما مجموعه 1 151 استمارة من طلبات جبر الضرر في إجراءات جبر الضرر في قضايا المهدي ونتاغندا ولويانغا. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المحكمة أيضا معلومات متابعة بشأن 947 طلبا من الطلبات القائمة.

1 - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد توماس لويانغا ديبيلو

3 - واصلت الدائرة الابتدائية الثانية النظر في خطط تنفيذ التعويضات الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات، التي تمت الموافقة عليها في عامي 2016 و 2017 على التوالي. وحتى الآن، تم الاعتراف بـ 1 095 ضحية كمستفيدين من التعويضات في هذه القضية. والموعد النهائي لتقديم طلبات التعويضات هو 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبدأ تنفيذ التعويضات الجماعية القائمة على الخدمات في آذار/مارس 2021.

المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا

4 - تواصل الدائرة الابتدائية الثانية النظر في تنفيذ أمرها المتعلق بدفع تعويضات جبر الضرر الصادر في 24 آذار/مارس 2017. وأصدرت قرارات بالموافقة على تنفيذ التعويضات الجماعية في شكل دعم نفسي ومساعدة إسكان بديلة. وقد أوشك إتمام تنفيذ التعويضات الجماعية في شكل مساعدة تعليمية وأنشطة مدررة للدخل.

المدعي العام ضد بوسكو نتاغندا

5 - في 8 آذار/مارس 2021، أصدرت الدائرة الابتدائية السادسة أمرها بشأن التعويضات، وحددت فيه مجموع التعويضات التي يتحمل السيد نتاغندا المسؤولية عنها بمبلغ 30 مليون دولار. ومنحت الدائرة الضحايا تعويضات جماعية بعناصر فردية باعتبارها أنسب طريقة للمعالجة الكلية للضرر المتعدد الأوجه

(1) www.icc-cpi.int

الذي يعاني منه العدد الكبير من الضحايا المؤهلين للحصول على تعويضات في القضية. وجرى تقديم طعون ضد الأمر من السيد نتاغاندا وأحد الممثلين القانونيين للضحايا؛ ولم يبت بعد في تلك الطعون.

6 - وفي 30 آذار/مارس 2021، أكدت دائرة الاستئناف إدانة السيد نتاغاندا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وأيدت الحكم بالسجن لمدة 30 عاما الذي أصدرته الدائرة الابتدائية.

(ب) التحقيقات

7 - واصل مكتب المدعي العام العمل مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة بغية تأمين التعاون وتعزيز التكامل في سياق الإجراءات الجارية والجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب.

2 - الحالة في أوغندا

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

8 - أصدرت الدائرة الابتدائية التاسعة حكمها في 4 شباط/فبراير 2021 وقرراها بتحديد العقوبة في 6 أيار/مايو 2021. وأدين السيد أونغوين بارتكاب 61 جريمة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وحكم عليه بالسجن لمدة 25 سنة. وقد طعن في كل من القرارين؛ ولم يبت بعد في هذين الطعنين.

9 - ولا تزال الدائرة الابتدائية تنتظر في إجراءات الجبر، ومن المقرر تقديم المذكرات الرئيسية في أيلول/سبتمبر 2021. وأوعزت الدائرة إلى قلم المحكمة بأن يجري تحديدا شاملا للضحايا المباشرين وغير المباشرين الذين يحتمل أن يكونوا مؤهلين للحصول على تعويضات.

(ب) التحقيقات

10 - واصل مكتب المدعي العام استكشاف خيوط وسبل القبض على جوزيف كوني، الذي يُدعى أنه قائد جيش الرب للمقاومة، أو تسليمه. وواصل المكتب تشجيع الاضطلاع بالإجراءات الوطنية المتعلقة بطرفي النزاع كليهما.

3 - الحالة الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى

11 - في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت الدائرة التمهيدية الثانية الصندوق الاستئماني للضحايا بأن الأنشطة المقترحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار ولاية الصندوق المتعلقة بالمساعدة، على النحو المبين في الإخطار المقدم بموجب المادة 50 (أ) من النظام الأساسي للصندوق، لا يبدو أنها تحدد مسبقا أي مسألة تبت فيها المحكمة.

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد جان - بيير بيمبا غومبو

12 - في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب السيد بيمبا للإذن باستئناف قرار الدائرة الصادر في 18 أيار/مايو 2020 الذي كانت قد رفضت فيه الدائرة مطالبته بالتعويض والأضرار نتيجة لإلغاء دائرة الاستئناف حكم إدانته.

المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس - إدوار نغاييسونا

13 - في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت دائرة الاستئناف طعن السيد بيكاتوم في قرار الدائرة الابتدائية الخامسة المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الذي خلصت فيه إلى قبول القضية المرفوعة ضده.

14 - وبدأت المحاكمة في 16 شباط/فبراير 2021 أمام الدائرة الابتدائية الخامسة، وبدأ المدعي العام تقديم الأدلة في 15 آذار/مارس. وحتى نهاية تموز/يوليه 2021، كان 15 شاهداً قد أدلوا بشهاداتهم أمام الدائرة. وقُدمت شهادة عدد من الشهود الآخرين كتابة.

المدعي العام ضد محمد سعيد عبد الكافي

15 - في 24 كانون الثاني/يناير 2021، استسلم السيد سعيد، ويُدعى أنه قائد وعضو رفيع المستوى في جماعة الميليشيا المعروفة باسم "سيليك"، ونقل إلى عهدة المحكمة، عملاً بأمر القبض الصادر ضده في 7 كانون الثاني/يناير 2019 لسبع تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يزعم أنها ارتكبت في بانغي بين نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر 2013. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، مثل السيد سعيد لأول مرة أمام القاضي المنفرد للدائرة التمهيدية الثانية. ومن المقرر أن تبدأ جلسة إقرار التهم في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

(ب) التحقيقات

16 - في سياق التحقيقات الجارية في الحالة، ولا سيما فيما يتعلق بقضية بيكاتوم ونغاييسونا وقضية سعيد، قام مكتب المدعي العام بإجراء 15 بعثة إلى أربعة بلدان. وظل من الأولويات الحفاظ على التعاون مع السلطات المنتخبة والمعينة حديثاً في جمهورية أفريقيا الوسطى ومواصلة تعزيز هذا التعاون، وتعزيز وإدامة التعاون من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعدة كيانات ووكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن البلدان المجاورة.

17 - وواصل المكتب رصد وتشجيع الإجراءات الجنائية الوطنية، فضلاً عن التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الوطنية الفاعلة، بما فيها المحكمة الجنائية الخاصة.

4 - الحالة في دارفور

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب)

18 - عقدت جلسة إقرار التهم في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2021. وفي 9 تموز/يوليه 2021، أقرت الدائرة التمهيدية الثانية 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يزعم أنها ارتكبت بين آب/أغسطس 2003 ونيسان/أبريل 2004 على الأقل في كودوم وبنديسي ومكجر ودليج والمناطق المحيطة بها في دارفور بالسودان وقدمت السيد عبد الرحمن للمحاكمة.

19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طعن السيد عبد الرحمن في تسعة قرارات صادرة عن الدائرة التمهيدية الثانية، بما في ذلك أربعة قرارات بالإبقاء على احتجازه في انتظار المحاكمة. ومن بين هذه الطعون التسعة، رفضت دائرة الاستئناف جميع الطعون باستثناء طعين، لا يزالان قيد النظر.

(ب) التحقيقات

20 - أوفد مكتب المدعي العام 35 بعثة إلى ستة بلدان لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود. وكما أبرز تقرير المدعية العامة الأخير إلى مجلس الأمن المقدم عملاً بقرار المجلس 1593 (2005)، بتاريخ 9 حزيران/يونيه 2021، فقد قامت المدعية العامة آنذاك - من خلال دعم حاسم من الأمم المتحدة وحكومة السودان - في أوائل حزيران/يونيه 2021 بأول زيارة يقوم بها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى دارفور منذ أكثر من 15 عاماً منذ أن أحال مجلس الأمن حالة دارفور إلى المدعي العام. ووُضعت مذكرة تفاهم بين المكتب وحكومة السودان في 14 شباط/فبراير 2021، واضطلع المكتب بعدها بأنشطة تحقيق ميدانية وأوفد البعثة المذكورة أعلاه إلى دارفور. وكثف المكتب أيضاً من مشاركاته البناءة مع الوزارات الحكومية ذات الصلة فيما يتعلق بأوامر القبض غير المنفذة.

5 - الحالة في كينيا

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد بول غيشيرو

21 - في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سلم السيد غيشيرو نفسه إلى سلطات هولندا عملاً بأمر قبض أصدرته الدائرة التمهيدية الثانية على أساس الاشتباه في ارتكابه جرائم مخرقة بإقامة العدل تتمثل في التأثير على شهود المحكمة تأثيراً فاسداً. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مثل السيد غيشيرو لأول مرة أمام الدائرة التمهيدية ألف. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، فصلت الدائرة القضية المرفوعة ضد السيد غيشيرو عن القضية المرفوعة ضد السيد بيت. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2021، وافقت الدائرة على طلب السيد غيشيرو بالإفراج المؤقت رهناً بشروط استناداً إلى المادة 119.

22 - وفي 8 آذار/مارس 2021، رفضت دائرة الاستئناف الطعن المقدم من مكتب المستشار القانوني العام للدفاع ضد قرار الدائرة التمهيدية ألف بشأن انطباق المادة 165 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بصيغتها المعدلة مؤقتاً، على هذه القضية. وفي 30 نيسان/أبريل 2021، تلقت الدائرة التمهيدية ألف مذكرات

خطية من الطرفين، لتحل محل جلسة الاستماع بشأن إقرار التهم وفقا للمادة 165 (3)؛ وقُدمت ردود على تلك المذكرات في 7 و 18 أيار/مايو 2021.

23 - وفي 29 حزيران/يونيه 2021، أصدرت الدائرة أمرا يتعلق بتتحي المدعي العام عن القضية الراهنة، أحاطت فيه علما بتتحي المدعي العام وحددت تبعات ذلك.

24 - وفي 15 تموز/يوليه 2021، أقرت الدائرة التمهيدية ألف ثماني تهم بارتكاب جرائم مخلة بإقامة العدل يزعم أنها ارتكبت بين نيسان/أبريل 2013 وأيلول/سبتمبر 2015 وقدمت السيد غيشيرو للمحاكمة.

(ب) التحقيقات

25 - قام مكتب المدعي العام بثلاث بعثات إلى بلد واحد لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت ضد إقامة العدل فيما يتعلق بالحالة في كينيا. وواصل المكتب التشجيع على تسليم الأفراد المتبقين الصادرة بحقهم أوامر بإلقاء القبض لارتكاب جرائم مخلة بإقامة العدل بموجب المادة 70 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وظل مكتب المدعي العام يتلقى معلومات بشأن ادعاءات ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أثناء أحداث العنف التي أعقبت الانتخابات في الفترة 2007-2008.

6 - الحالة في ليبيا

التحقيقات

26 - قام مكتب المدعي العام بإجراء 13 بعثة إلى ستة بلدان لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يزعم أن جميع أطراف النزاع قد ارتكبتها. وكما أبرز المكتب في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن عملا بالقرار 1970 (2011)، وآخرها في 17 أيار/مايو 2021، واصل المكتب جهوده المبذولة للمضي قدما في التحقيقات المتعلقة بالقضايا القائمة والقضايا الجديدة المحتملة، ولدعوة الدول وأصحاب المصلحة إلى ضمان تنفيذ الأوامر المعلقة بإلقاء القبض. وفي ذلك الصدد، تلقى المكتب تقارير عن ادعاءات بشأن وفاة اثنين من المشتبه فيهم، وهما السيد الورفلي والسيد التهامي، ويجري القيام بعمليات تحقق للتأكد من تلك الادعاءات. وواصل المكتب، في إطار أنشطة التحقيق التي يضطلع بها، تأمين التعاون مع عدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، واستمر في توسيع وتعزيز شبكة تعاونه القائمة لتحقيق مزيد من التقدم في تحقيقاته.

7 - الحالة في كوت ديفوار

27 - في 8 أيلول/سبتمبر 2020، أبلغت الدائرة التمهيدية الثانية الصندوق الاستئماني للضحايا بأن الأنشطة المقترحة في كوت ديفوار في إطار ولاية الصندوق المتعلقة بالمساعدة، على النحو المبين في الإخطار المقدم بموجب المادة 50 (أ) من النظام الأساسي للصندوق، لا يبدو أنها تحدد مسبقا أي مسألة تبت فيها المحكمة.

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد لوران غباغبو وشارل بليه غوديه

28 - في 31 آذار/مارس 2021، أكدت دائرة الاستئناف، بالأغلبية، تبرئة السيد غباغبو والسيد بليه غوديه، في قرار استئناف المدعي العام ضد قرار الدائرة الابتدائية الأولى بتبرئة المتهمين بعد تقديم طلبات بشأن عدم وجود ما يستوجب المساءلة.

المدعي العام ضد سيمون غباغبو

29 - في 19 تموز/يوليه 2021، وافقت الدائرة التمهيدية الثانية على طلب المدعي العام المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2021 بإلغاء أمر القبض الصادر بحق سيمون غباغبو. وخلصت الدائرة إلى أن التطورات التي شهدتها قضية لوران غباغبو في مرحلة المحاكمة والاستئناف قد أوضحت أن الأدلة التي استند إليها أمر القبض الصادر بحق سيمون غباغبو لم يعد ممكناً اعتبار أنها تلبّي عتبة الإثبات المطلوبة في المادة 58، الفقرة 1، الفقرة الفرعية أ من نظام روما الأساسي.

(ب) التحقيقات

30 - قام مكتب المدعي العام بإجراء 16 بعثة إلى ثلاثة بلدان وواصل جمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها خلال أعمال العنف التي ارتكبتها الأطراف الأخرى المعنية بعد الانتخابات.

8 - الحالة في مالي

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

31 - في آذار/مارس 2019، أصدرت الدائرة الابتدائية الثامنة قراراً أقرت فيه النسخة المحدثة من خطة تنفيذ التعويضات الخاصة بالصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. وفي أعقاب ذلك القرار، استمر التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومن المتوقع أن يستمر حتى عام 2022.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

32 - استمرت المحاكمة، التي بدأت في 14 تموز/يوليه 2020 أمام الدائرة الابتدائية العاشرة، طوال الفترة المتبقية من عام 2020 وخلال عام 2021. وبدأ الادعاء تقديم الأدلة في 25 آب/أغسطس 2020. وحتى الآن، أدلى 36 شاهداً بشهاداتهم وقدمت شهادة عدد من الشهود الآخرين كتابة. وفي 1 تموز/يوليه 2021، أكدت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية العاشرة بشأن طلب المدعي العام إخطاره بإمكانية تعديل التوصيف القانوني لبعض الوقائع الواردة في التهم.

(ب) التحقيقات

33 - أجرى مكتب المدعي العام سبع بعثات إلى بلدين للتحقيق في الجرائم التي يدعى ارتكابها فيما يتعلق بالحالة في مالي. وظل المكتب يحظى بالتعاون من جانب السلطات الوطنية وجهات أخرى، من

بينها كيانات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

9 - الحالة في جورجيا

التحقيقات

34 - أجرى مكتب المدعي العام 11 بعثة تحقيق إلى بلدين وواصل العمل مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك من أجل تأمين التعاون في سياق التحقيق الجاري. ويواصل المكتب مناقشة جميع الأطراف التعاون مع تحقيقاته، بما فيها الاتحاد الروسي والسلطات الفعلية في أوسيتيا الجنوبية، وذلك من أجل تحقيق العدالة للضحايا من جميع أطراف النزاع.

10 - الحالة في بوروندي

التحقيقات

35 - أجرى مكتب المدعي العام 12 بعثة إلى خمسة بلدان في سياق التحقيق الذي يجريه في الجرائم المزعوم ارتكابها فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، وكذلك من أجل تعزيز شبكات التعاون.

11 - الحالة في أفغانستان

(أ) الإجراءات القضائية

36 - في 16 نيسان/أبريل 2021، قدم المدعي العام إخطاراً بشأن حالة طلب التنازل الذي قدمته أفغانستان بموجب الفقرة 2 من المادة 18 من نظام روما الأساسي. وفي الإخطار، قدم المدعي العام تفاصيل عن المراسلات التي جرت بين المكتب وأفغانستان عقب طلب ذلك البلد التنازل عن التحقيق، وقد أرسل المدعي العام هذا الطلب إلى الدائرة في 15 نيسان/أبريل 2020.

37 - وقدم ضحايا محتملون عدداً من الطلبات التي تلتزم سبل الانتصاف فيما يتعلق بالإعلام والتوعية إلى الدائرة التمهيدية الثانية في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021؛ وهذه الطلبات لا تزال معلقة.

(ب) التحقيقات

38 - بعد الإذن بإجراء التحقيق في 5 آذار/مارس 2020، تعاون مكتب المدعي العام مع طائفة من أصحاب المصلحة لبناء شبكات التعاون ذات الصلة. وقد شمل هذا العمل التحضيري تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها، وتقييم المسائل الأمنية واللوجستية، وعند الاقتضاء، الحفاظ على الأدلة.

39 - ويقوم المكتب حالياً بتحليل المعلومات التي قدمتها حكومة أفغانستان دعماً لطلب التنازل الذي قدمته عملاً بالمادة 18 من نظام روما الأساسي. ويتواصل المكتب بنشاط مع ممثلي الحكومة بشأن طلبها. وكان وفد رفيع المستوى من أفغانستان قد جرى استقبله في 7 أيار/مايو 2021 من جانب المدعية العامة آنذاك ليوم كامل من المشاورات بشأن هذه المسألة. وطلب المكتب من الحكومة معلومات إضافية وتلقاها دعماً لطلب التنازل الذي قدمته؛ ولم يبت المدعي العام في الطلب بعد.

12 - الحالة في بنغلاديش/ميانمار

(أ) الإجراءات القضائية

40 - في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وحزيران/يونيه 2021، قدم قلم المحكمة ثلاثة تقارير عن أنشطة الإعلام والتوعية التي اضطلع بها مع المجتمعات المتضررة والضحايا عملاً بأمر أصدرته الدائرة التمهيدية الثالثة إلى قلم المحكمة بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير 2020.

41 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثالثة الطلب المشترك للضحايا المتعلق بإجراء جلسات استماع خارج الدولة المضيفة، بتاريخ 4 آب/أغسطس 2020.

(ب) التحقيقات

42 - أجرى مكتب المدعي العام 13 بعثة إلى بلدين عقب فتح التحقيق. وقد عمل المكتب مع مجموعة من أصحاب المصلحة وهو يواصل بناء شبكات التعاون ذات الصلة. وتلقى المدعي العام زيارة رفيعة المستوى من السلطات في بنغلاديش في 16 تموز/يوليه 2021، بهدف تعزيز التعاون.

13 - الحالة في دولة فلسطين

(أ) الإجراءات القضائية

43 - في 5 شباط/فبراير 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى قراراً بشأن طلب الادعاء عملاً بالفقرة 3 من المادة 19 من نظام روما الأساسي لإصدار حكم بشأن الولاية الإقليمية للمحكمة في دولة فلسطين. وخلصت الدائرة إلى ما يلي: (أ) دولة فلسطين دولة طرف في النظام الأساسي؛ (ب) تعتبر دولة فلسطين، بالأغلبية، دولة وقع في إقليمها السلوك قيد البحث لأغراض المادة 12، الفقرة 2، الفقرة الفرعية أ من النظام الأساسي؛ (ج) تعتبر الولاية الإقليمية للمحكمة فيما يتعلق بالحالة في دولة فلسطين، بالأغلبية، ممتدة إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

(ب) التحقيقات

44 - في 3 آذار/مارس 2021، أعلن مكتب المدعي العام فتح تحقيقاته في الحالة. ويقوم المكتب أفضل السبل لمواجهة التحديات الفريدة التي تنشأ في هذه الحالة مع مراعاة البيئة التشغيلية والقدرة على توفير الموارد، ويقوم باستكشاف سبل تأمين التعاون.

14 - الحالة في الفلبين

الإجراءات القضائية

45 - في 24 أيار/مايو 2021، قدم المدعي العام طلباً سرياً للحصول على إذن بالتحقيق عملاً بالمادة 15 (3) من نظام روما الأساسي. وقد قدم الطلب فيما يتعلق بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة يزعم أنها ارتكبت على أراضي الفلبين في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 إلى 16 آذار/مارس 2019 في سياق حملة "الحرب على المخدرات"، فضلاً عن أي جرائم أخرى مرتبطة بما فيه الكفاية بتلك الأحداث. وفي 14 حزيران/يونيه 2021، أصدر المدعي العام نسخة علنية من الطلب مطموس منها

التفاصيل السرية. وفي 17 حزيران/يونيه 2021، مددت الدائرة التمهيدية الأولى إلى 13 آب/أغسطس 2021 المهلة الزمنية لقيام الضحايا بتقديم بيانات حالة إلى الدائرة بموجب الفقرة 3 من المادة 15 من النظام الأساسي والفقرة 3 من القاعدة 50 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة.

15 - الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

الإجراءات القضائية

46 - في 28 أيار/مايو 2021، قدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الدائرة التمهيدية الأولى طلبا للرقابة القضائية عملا بالمادة 15 والفقرة 3 من المادة 21 من نظام روما الأساسي والفقرة 2 من القاعدة 46 من القواعد الإجرائية للمحكمة، وذلك بعد أن ذكر المدعي العام في تقريره الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 عن أنشطة الدراسة الأولية، أنه منذ نيسان/أبريل 2017 على الأقل، قد تكون هناك جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبتها السلطات المدنية وأفراد القوات المسلحة والأفراد الموالون للحكومة. وفي 14 حزيران/يونيه 2021، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طلب المراجعة القضائية الذي تقدمت به فنزويلا.

باء - الدراسات الأولية

47 - أجرى مكتب المدعي العام دراسات أولية في 10 حالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واختتم المكتب تحليله في أربع دراسات أولية. وفي الدراسة الأولى، بشأن حالة العراق/المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قرر المكتب عدم طلب فتح تحقيق، بعد أن خلص إلى أن أيًا من القضايا المحتملة الناشئة عن الحالة لن تكون مقبولة أمام المحكمة. وفي الحالتين الثانية والثالثة بشأن نيجيريا وأوكرانيا، قرر المكتب أن معايير فتح التحقيق قد استوفيت في كل من الحالتين. وفي الحالة الرابعة بشأن الفلبين، طلب المكتب إذنا قضائيا لفتح تحقيق في الحالة. وفتح المكتب أيضا تحقيقا في الحالة في دولة فلسطين. وفتح المكتب أيضا دراسة أولية جديدة، بعد أن تلقى إحالة من حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن الحالة في إقليمها. ونشر المكتب تقريرا عن أنشطة دراساته الأولية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، تضمن مزيدا من التفاصيل عن هذا النشاط الرئيسي للمكتب.

48 - وواصل المكتب، عملا بقرار المدعي العام، تحليل ما ورد إليه من معلومات تتعلق بادعاءات ارتكاب جرائم يمكن أن تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وفي الفترة من 1 آب/أغسطس 2020 إلى 31 أيار/مايو 2021، سجل المكتب 612 بلاغا قدمت بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، وجد أن 438 منها تخرج على نحو واضح عن اختصاص المحكمة، و 33 بلاغا لا علاقة لها بالحالات الراهنة وتتطلب مزيدا من التحليل، و 72 تتعلق بحالات تخضع للدراسة الأولية بالفعل، و 69 منها تتعلق بحالات تحقيقات أو محاكمات.

1 - كولومبيا

49 - واصل مكتب المدعي العام تقييمه لسير الإجراءات الوطنية ذات الصلة التي تضطلع بها السلطات الكولومبية في إطار النظام القضائي العادي، وفي إطار قانون العدالة والسلام، وبموجب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وفي 15 حزيران/يونيه 2021، أصدر المكتب تقريرا بشأن أعماله الاستشارية في وضع أسس المقارنة فيما يتعلق بالحالة في كولومبيا يوضح فيه سبب استمرار الحالة في كولومبيا قيد

الدراسة الأولية وما الذي لا يزال يتعين القيام به قبل أن يتوصل المدعي العام إلى قرار نهائي. وتناول التقرير، على وجه الخصوص، الدور الذي ينبغي أن يؤديه المكتب في إجراء دراسة أولية إزاء عمليات المساءلة المحلية الطويلة الأجل والمتعددة الطبقات، واقترح وضع أسس للمقارنة. وقد جرى تقديم هذا الإطار في شكل هيكل مبدئي للدعوة إلى عملية مفتوحة وشاملة للجميع، لكي ينظر فيها المدعي العام الحالي ويضع اللمسات الأخيرة عليها.

2 - غينيا

50 - واصل مكتب المدعي العام إجراء تقييمه للمقبولية لغرض تحديد ما إذا كانت الإجراءات الوطنية الجارية قد ضعفت بسبب عدم الرغبة في الاضطلاع بالإجراءات أو عدم القدرة على القيام بها فعلا في غضون فترة معقولة من التأخر. وواصل المكتب تبادل الآراء بانتظام مع السلطات الغينية والمجتمع المدني في غينيا لمناقشة جميع الجوانب ذات الصلة بعقد المحاكمة، وتشجيع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، حسب الاقتضاء، على العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

3 - العراق/المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

51 - في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، أغلق مكتب المدعي العام الدراسة الأولية في حالة العراق/المملكة المتحدة. ورغم تحديد عدة شواغل شاملة لمختلف الاعتبارات بشأن الطريقة التي أجرت بها سلطات المملكة المتحدة التحقيقات ذات الصلة، لم يقتنع المكتب بأنه يستطيع أن يثبت أمام المحكمة، في سياق إجراءات المادة 18 من نظام روما الأساسي التي ستترتب على ذلك حتما، أن إجراءات التحقيق و/أو قرارات الادعاء التي اتخذتها السلطات المحلية المختصة تبين وجود دليل على حماية الأشخاص من المسؤولية، بالمعنى المقصود في الفقرة 2 من المادة 17 من النظام الأساسي.

4 - نيجيريا

52 - في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن مكتب المدعي العام عن استكمال دراسته الأولية للحالة في نيجيريا، بعد أن خلص إلى أن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت وأن المعايير القانونية لفتح تحقيق قد استوفيت. وفي انتظار اتخاذ الخطوة التالية المتمثلة في التماس إذن قضائي بفتح تحقيق، واصل المكتب اتخاذ تدابير للحفاظ على سلامة أي تحقيق يجري في المستقبل في الحالة.

5 - دولة فلسطين

53 - في 3 آذار/مارس 2021، أعلن مكتب المدعي العام عن فتح تحقيقاته في الحالة في فلسطين، وذلك في أعقاب قرار الدائرة التمهيدية الأولى المؤرخ 5 شباط/فبراير 2021 المشار إليه في الفقرة 43 من هذا التقرير. وفي 12 أيار/مايو 2021، أصدرت المدعية العامة بيانا وقائيا لاحظت فيه بقلق تصاعد العنف في المنطقة، بما في ذلك احتمال ارتكاب جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

6 - الفلبين

54 - في 24 أيار/مايو 2021، طلب مكتب المدعي العام إذنا قضائيا بالمضي قدما في التحقيق في الحالة في الفلبين. وبعد أن أتم المكتب دراسته الأولية، خلص إلى أن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم

ضد الإنسانية قد ارتكبت وأن المعايير القانونية لفتح تحقيق قد استوفيت. وريثما يتم البت في طلب المكتب، يواصل المكتب اتخاذ تدابير للحفاظ على سلامة أي تحقيق يجري مستقبلا في الحالة.

7 - أوكرانيا

55 - في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن مكتب المدعي العام عن استكمال دراسته الأولية للحالة في أوكرانيا، بعد أن خلص إلى أن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت وأن المعايير القانونية لفتح تحقيق قد استوفيت. وفي انتظار اتخاذ الخطوة التالية المتمثلة في التماس إذن قضائي بفتح تحقيق، واصل المكتب اتخاذ تدابير للحفاظ على سلامة أي تحقيق يجري في المستقبل في الحالة.

8 - الحالة الأولى في جمهورية فنزويلا البوليفارية

56 - في عام 2020، أتم مكتب المدعي العام تقييمه للولاية القضائية للموضوع، وقرر أن هناك أساسا معقولا للاعتقاد بأن جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة قد وقعت في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ نيسان/أبريل 2017 على الأقل. وفي إطار تقييم المقبولية، التمس المكتب معلومات من سلطات البلد عن الإجراءات المحلية ذات الصلة ومدى توافقها مع المتطلبات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وكما ذكر في الفقرة 46 من هذا التقرير، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى في 14 حزيران/يونيه 2021 طلبا من سلطات البلد للرقابة القضائية فيما يتعلق بإجراء الدراسة الأولية وأمرت، في جملة أمور، بإعادة تصنيف الإجراءات كي تكون علنية. وفي 15 حزيران/يونيه 2021، أعلنت المدعية العامة المنتهية ولايتها أنها ستسلم إجراء البت بشأن الدراسة الأولية، التي كانت قد اكتملت، إلى المدعي العام الجديد للنظر فيها واتخاذ القرار النهائي.

9 - الحالة الثانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية

57 - في أعقاب الإحالة التي وردت من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن الحالة في أراضيها، بادعاء ارتكاب جرائم ضد الإنسانية نتيجة لفرض تدابير اقتصادية من جانب حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2014، واصل المكتب تحليل المعلومات التي قدمتها الحكومة الفنزويلية إلى جانب معلومات من مصادر أخرى موثوقة، بهدف تحديد ما إذا كان السلوك المزعوم يرقى إلى درجة جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

10 - دولة بوليفيا المتعددة القوميات

58 - قدمت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إحالة بشأن الوضع في إقليمها في 4 أيلول/سبتمبر 2020. وتدعي الإحالة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية فيما يتعلق بعمليات قطع الطرق التي جرت في جميع أنحاء البلد، والتي يزعم أنها منعت مرور سيارات الإسعاف والإمدادات الطبية الأساسية. وواصل المكتب تحليل المعلومات التي قدمتها حكومة البلد إلى جانب معلومات من مصادر أخرى موثوقة بغية تحديد ما إذا كان السلوك المزعوم يرقى إلى درجة جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

ثالثاً - التعاون الدولي

ألف - التعاون مع الأمم المتحدة

1 - التعاون العام مع مقر الأمم المتحدة والكيانات الموجودة في الميدان

59 - وفقاً لما نص عليه اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، المبرم في عام 2004، تستند العلاقات بين المنظمتين إلى احترام كل منهما لمركز الأخرى وولايتها، وتستهدف تعزيز نهوض المنظمتين بمسؤوليات كل منهما على نحو فعال بطريقة تعود عليهما بنفع متبادل. وفي الاتفاق، وضعت المنظمتان إطاراً لأشكال كثيرة من التعاون بينهما، تشمل تبادل المعلومات، وتوفير الخدمات والتسهيلات، والمساعدة القضائية، ومثول موظفي الأمم المتحدة أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم، والدعم الميداني. ويتم التفاوض بشأن أشكال محددة من التعاون، وتُقَدَّم هذه الأشكال من خلال اتفاقات تكميلية.

60 - وظلت المحكمة تتلقى دعماً وتعاوناً حاسمين من القيادة العليا للأمم المتحدة. وتعرب المحكمة عن امتنانها بوجه خاص لالتزام الأمين العام المستمر، وتقدر الدور الحاسم الذي يؤديه وكيل الأمين العام للشؤون القانونية بوصفه صلة الوصل بين المحكمة والأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإحالة وتنسيق طلبات التعاون القضائي. وواصلت المحكمة توفير التمويل إلى الأمم المتحدة للاحتفاظ بوظيفة برتبة ف-3 في مكتب الشؤون القانونية للتعامل مع طلبات المساعدة والتعاون المقدمة من المحكمة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة، مع ضمان الاحترام الكامل للولايات المستقلة للمحكمة والأمم المتحدة. وواصلت المحكمة أيضاً سداد تكاليف التوظيف المرتبطة بوظيفة برتبة ف-2 من أجل دعم الزيادة الكبيرة في عبء العمل التي طال أمدها نتيجة لطلبات المحكمة.

61 - ويمثل المحكمة في الأمم المتحدة مكتب اتصال في نيويورك يواصل تعزيز التعاون بين المنظمتين، ويمثل المحكمة في شتى الاجتماعات، ويتابع التطورات ذات الصلة بالمحكمة، ويساعد في تنظيم المناسبات التي تشمل مشاركة كبار مسؤولي المحكمة.

62 - وعلى غرار السنوات السابقة، تلقت المحكمة دعماً تنفيذياً هاماً وقيماً جداً من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها، ومن مستشارين وممثلين خاصين للأمين العام.

63 - وواصلت المحكمة الاستفادة من التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وفقاً لولاياتها وبالاتفاق مع الدول المضيفة. وتقدر المحكمة تقديراً كبيراً هذا التعاون، وهو ضروري لعملياتها. وقد اضطلعت مكاتب المحكمة الموجودة في أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكوت ديفوار، ومالي بدور مهم عن طريق التواصل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

64 - وظل قلم المحكمة يتلقى، مع التقدير، دعماً من الأمم المتحدة من أجل الوفاء بالطلبات المقدمة من محامي الدفاع والضحايا. ونظراً للجائحة، كان عدد طلبات المساعدة اللوجستية أقل من المعتاد. وتتسم هذه المساعدة المستمرة، وتضمن الأحكام ذات الصلة في الاتفاقات المبرمة بين المحكمة والأمم المتحدة، بأهمية خاصة في ضوء مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع. وعندما لا ينطبق إطار قانوني قائم على الطلب المحدد للتعاون بالنيابة عن المحامي، يسعى قلم المحكمة والأمم المتحدة إلى إيجاد حلول مخصصة تتعكس في تبادل المذكرات من أجل تيسير التعاون.

65 - وواصلت المحكمة التعاون مع المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد، من خلال المشاركة في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المرافق، والسفر، والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، استقادت المكاتب القطرية ومكتب الاتصال التابع للمحكمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك أيضا من التنسيق في المجالات التنظيمية والإدارية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، ففي سياق المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، اعتمدت المحكمة على الأمم المتحدة في توفير خدمات تشمل النقل، والاتصالات السمعية البصرية، والمساعدة الطبية، والإحاطات الأمنية، والتدريب الأمني، وتبادل المعلومات، والموارد المتعلقة بإدارة المخاطر، على أساس استرداد التكاليف. وشاركت المحكمة أيضا في اجتماعات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

66 - ومنذ عام 2019، أصبحت المحكمة منظمة مشاركة في الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو إعارتهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان 15 من موظفي المحكمة معارين أو منتدبين لدى منظمات دولية أخرى، ونقل خمسة منهم إلى منظمات أخرى بموجب الاتفاق. وهناك موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة معار حاليا لدى المحكمة، وقد تلقت المحكمة ثلاثة موظفين نقلوا من منظمات دولية أخرى.

67 - وعقدت مائدة مستديرة مشتركة بين الأمم المتحدة والمحكمة بشكل افتراضي في أيام 19 و 20 و 25-27 أيار/مايو 2021. وفي تلك المناسبة الهامة، ناقش مسؤولون من الأمم المتحدة والمحكمة مسائل التعاون ونظروا في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة بغية زيادة تعزيز العلاقة بين المنظمتين.

2 - إدماج المحكمة الجنائية الدولية في منظومة الأمم المتحدة

68 - تقدر المحكمة تقديرا بالغا ما تتضمنه القرارات والإعلانات والوثائق الأخرى التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها، من تعبير عن الدعم لأنشطتها. وتشتمل المحكمة أيضا الفرص التي تتاح لكبار مسؤوليها للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل الاجتماعات المتصلة بسيادة القانون، والقانون الدولي الجنائي والإنساني، والعدالة الانتقالية، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والأطفال والنزاع المسلح، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، والمسؤولية عن توفير الحماية.

69 - وفي نيسان/أبريل 2021، شاركت المحكمة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عقد في كيوتو، اليابان، بما في ذلك بعرض أعمال فنية تبين أنشطة المحكمة، مع رسائل لتشجيع الدول على النظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

70 - وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، المعقود في أيلول/سبتمبر 2020، أُلقت المدعية العامة آنذاك كلمة أمام اجتماع الشبكة الوزارية غير الرسمية للمحكمة.

71 - وتقع على عاتق الولايات القضائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها. والمحكمة، إذ تضع ذلك في اعتبارها، تشجع على إدراج عناصر بناء القدرات ذات الصلة في برامج الإصلاح القانوني والقضائي التي تدعمها الأمم المتحدة كجزء من مساعدتها الإنمائية في مجال سيادة القانون، بسبل من قبيل إدماج الجرائم والمبادئ الواردة في نظام روما الأساسي في القانون الوطني، وإنشاء أو تعزيز العمليات الوطنية للتعاون مع المحكمة وتدريب المهنيين

القانونيين على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائياً، ولا سيما كجزء من ولايات دعم مؤسسات العدالة والإصلاحات في بيئات ما بعد النزاع. وتُشجّع الأمم المتحدة على النظر، عند الاقتضاء، في الاستفادة من خبرة المحكمة فيما يخص هذه الأنشطة.

72 - وواصلت المحكمة حملتها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16 بشأن السلام والعدالة، واحتفلت بالأيام الدولية التي حددها الأمم المتحدة على مدار السنة بقصص ومنتشورات على وسائل التواصل الاجتماعي بمناسبة يوم السلام، ويوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي لمناهضة استخدام الجنود الأطفال، واليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في النزاعات، واليوم العالمي للاجئين، ويوم الأمم المتحدة الدولي لدعم ضحايا التعذيب، وغير ذلك. ونسقت المحكمة مع الأمم المتحدة لعرض قصص من سلسلتها "الحياة بعد النزاع" على صفحة أخبار الأمم المتحدة المعنونة "قصص من الميدان". وركزت المحكمة على إحياء ذكرى يوم العدالة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليه 2021، وموضوعها بناء "عالم أكثر عدلاً" (#MoreJustWorld)، وإظهار تصميم المحكمة الجنائية الدولية وموظفيها، فضلاً عن المتضررين من الجرائم، على بناء عالم أكثر سلاماً وأكثر عدلاً، وصياغة العديد من الدعوات إلى العمل من أجل إشراك عامة الجمهور. وستمهد الحملة الجارية الطريق أمام أنشطة المحكمة للاحتفال بيوم السلام في عام 2021.

3 - التعاون مع مجلس الأمن

73 - تضطلع المحكمة ومجلس الأمن بأدوار مختلفة، ولكنها تكمل بعضها بعضاً، في التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي والتي يمكن أن ترزع السلام والأمن الدوليين. وسلطة مجلس الأمن في إحالة إحدى الحالات إلى المحكمة يمكن أن تساعد في تعزيز المساءلة في الحالات التي تكون جرائم خطيرة قد ارتكبت فيها ولكن ليس للمحكمة اختصاص إزاءها. وعندما يقوم المجلس بهذه الإحالة، تكون المتابعة الحثيثة ضرورية لكفالة التعاون، وخاصة فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأفراد الذين أصدرت المحكمة بشأنهم أوامر بإلقاء القبض، وبتسليمهم. وفي أعقاب إحالتي دارفور وليبيا، أبلغت المحكمة المجلس بما مجموعه 16 نتيجة تتعلق بعدم التعاون فيما يتعلق بدولة ما؛ غير أن المجلس لم يرد على هذه الرسائل بأي صورة موضوعية.

74 - وتشكّل الإحاطة التي يقدمها المدعي العام مرتين في السنة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور وليبيا فرصة لإبقاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بتحقيقات المكتب، بما في ذلك ما يتعلق بعدم تنفيذ الأوامر المعلّقة بإلقاء القبض.

75 - وتعتقد المحكمة أنه يمكن زيادة تعزيز الحوار بين المحكمة ومجلس الأمن بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، سواء المسائل المواضيعية والخاصة بالحالات، بناء على التبادلات السابقة، بغية تعزيز أوجه التآزر بين ولايتي الكيانين ومواصلة تطوير أساليب عملهما.

76 - وتعرب المحكمة، ومكتب المدعي العام على وجه الخصوص، عن الامتنان للدعم المقدم من مجلس الأمن، الذي تضطلع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي الموجودة في المجلس بدور رئيسي في تأمينه. واستفاد المكتب من التبادلات الرسمية وغير الرسمية ومن الدعم القوي الذي أعرب عنه جزئياً في اللقاءات الإعلامية التي عقدت بعد الإحاطة الإعلامية من المدعي العام، وذلك من جانب منسقي المحكمة في المجلس باسم أعضاء المجلس الذين هم أيضاً دول أطراف.

باء - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمساعدة المقدمة من هذه الأطراف

77 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال قلم المحكمة إلى الدول 437 طلباً للحصول على تأشيرات دخول. وأحال قلم المحكمة أيضاً 222 طلباً أولياً إلى دول أطراف ودول أخرى ومنظمات دولية وإقليمية التماساً لتعاونها، وكذلك لمتابعة الطلبات التي لم يبت فيها بعد. ولا يتضمن هذا الرقم الطلبات الثانوية التي أرسلها قلم المحكمة كمتابعة للطلبات الأولية.

78 - وأحال مكتب المدعي العام 472 طلباً للمساعدة (بزيادة قدرها 11,05 في المائة مقارنة بالسنة السابقة) إلى دول أطراف، ودول غير أطراف، ومنظمات دولية وإقليمية، وغيرها من الكيانات العامة والخاصة، من بين جهات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تابع المكتب تنفيذ الطلبات التي لم يبت فيها بعد. وتلقى المكتب أيضاً 28 طلباً وارداً للتعاون بموجب الفقرة 10 من المادة 93 من النظام الأساسي.

79 - وواصلت الدول تقديم مساعدة قيمة للغاية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات إلقاء القبض، وتحديد الأصول وتجميدها، وتوفير الوثائق، وتيسير بعثات المحكمة إلى إقليمها.

80 - وبالإضافة إلى إصدار قلم المحكمة الطلبات الخاصة به والطلبات المحالة بالنيابة عن دوائر المحكمة، طلب القلم إلى الدول تقديم الدعم إلى أفرقة الدفاع في أنشطة التحقيق التي تقوم بها، بما في ذلك منحها إمكانية الوصول إلى الوثائق أو الشهود المحتملين. ويسر قلم المحكمة أيضاً زيارات أسر المحتجزين إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة عن طريق التنسيق مع السلطات المختصة لضمان حصول أفراد الأسر على تأشيرات الدخول. وطلب إلى الدول أيضاً تقديم المساعدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات، بما في ذلك عن طريق تحديد أمكنة وجود الضحايا ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. وكل أشكال المساعدة هذه هي محل تقدير، لأنها تسهم في كفاءة ونزاهة إجراءات المحكمة.

81 - ويظل إلقاء القبض على الأفراد الخاضعين لأوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة وتسليمهم يشكلان صعوبة بالغة، كما يتضح من قائمة أوامر إلقاء القبض غير المنفذة المذكورة في موجز هذا التقرير.

82 - وواصلت المحكمة تشجيع الدول على إبرام اتفاقات تعاون معها فيما يتعلق بتغيير مكان الشهود المعرضين للخطر، وتنفيذ الأحكام القضائية والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه فيهم أو المتهمين. وللأسف، لم تُبرم أي اتفاقات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

83 - وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام الجهود الرامية إلى المضي في تحسين التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية القضائية والمعنية بإنفاذ القانون دعماً لاحتياجات المحكمة، ومساعدة إجراءات المقاضاة الوطنية، عند الاقتضاء، وفقاً لمبدأ التكامل. كما واصل الجهازان العمل معاً بشكل وثيق ضمن الفريق العامل المشترك بين الأجهزة المعني باستراتيجيات الاعتقال لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتيسير القبض على المشتبه فيهم، وإقامة شبكة من الشركاء لتعزيز تبادل المعلومات وتيسير التعاون في تحديد الأصول وتجميدها ومصادرتها.

84 - وفي آذار/مارس 2021، عقدت المحكمة، بالتعاون مع نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية، مناسبة لمدة خمسة أيام في سلسلة "تدريب المحامين" بمشاركة 197 محامياً من المسجلين على قائمة المحكمة للمحامين وقائمة مساعدي المحامين. وناقش المشاركون

المسائل ذات الاهتمام المشترك بهدف عام هو تحسين نوعية المساعدة المقدمة للمشتبه فيهم والضحايا والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة.

85 - وواصلت المحكمة تطوير تفاعلها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها شريكة رئيسية في تعزيز التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني بالكامل، وزيادة الوعي بعمل المحكمة، وتعزيز التعاون، وتعزيز التمثيل الجغرافي الأوسع نطاقا فيما بين الموظفين.

86 - وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا الأنشطة التي يضطلع بها شركاء المجتمع المدني لتعزيز الوعي بالمحكمة، وكذلك للتشجيع على التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، وتواصل المشاركة في تلك الأنشطة. وفي 19 و 21 و 28 و 31 أيار/مايو و 3 حزيران/يونيه 2021، عقدت المحكمة، عن طريق التداول بالفيديو، مائدة مستديرة سنوية مع المنظمات غير الحكومية.

87 - وفي 2 أيلول/سبتمبر 2020، أعلنت الولايات المتحدة فرض جزاءات على المدعية العامة للمحكمة وعضو في مكتبها بموجب الأمر التنفيذي رقم 13928 المعنون "تجميد ممتلكات بعض الأشخاص المرتبطين بالمحكمة الجنائية الدولية"، الصادر في 11 حزيران/يونيه 2020. وتقدر المحكمة تقديرا كبيرا التعبيرات العديدة، في مواجهة الأمر التنفيذي والجزاءات غير المسبوق، عن الدعم القوي من جانب جمعية الدول الأطراف، وفرادى الدول الأطراف، والدول الأطراف مجتمعة في المجموعات الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والرابطات المهنية، والمجتمع المدني. وفي 2 نيسان/أبريل 2021، ألغى رئيس الولايات المتحدة الأمر التنفيذي، وأنهى التهديد وكذلك الجزاءات الاقتصادية والقيود المفروضة على التأشيرات فيما يتعلق بالمحكمة.

رابعاً - التطورات المؤسسية

ألف - المسائل المتعلقة بالمعاهدة

88 - صدقت دولتان على تعديل المادة 8 من نظام روما الأساسي، الذي اعتمد في عام 2010، والتعديلات المتعلقة بجريمة العدوان، ليصل مجموع عدد الدول الأطراف التي صدقت على هذين التعديلين أو قبلتهما إلى 40 و 41 دولة على التوالي. وقبلت إحدى الدول تعديل المادة 124، وبذلك يصل مجموع عدد الدول الأطراف التي صدقت على التعديل أو قبلت به إلى 15 دولة. وصدقت ثلاث دول على التعديلات الثلاثة للمادة 8 المعتمدة في عام 2017، ليصل عدد الدول الأطراف التي صدقت على كل تعديل من هذه التعديلات إلى تسعة. وصدقت ست دول على تعديل المادة 8 المتعلق باستخدام تعمد استخدام تجويع المدنيين كوسيلة من أساليب الحرب في النزاعات المسلحة غير الدولية، أو قبلت به. ولم يسبق لأي دولة أن صدقت على هذا التعديل أو قبلت به، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019.

باء - الانتخابات

89 - انتخبت جمعية الدول الأطراف في دورتها التاسعة عشرة كل من جونا كورنر، وغوتشا لورديكيانيدزي، وماريا ديل سوكورو فلوريس ليرا، وسيرخيو جيراردو أوغالدي غودينيز، ومياتا ماريا سامبا، وألثيا فيوليت ألكسيس - ويندسور، قضاة بالمحكمة، كل منهم لمدة تسع سنوات تبدأ في 11 آذار/مارس 2021. وانتخبت الجمعية أيضا كريم أسد أحمد خان مدعيا عاما للمحكمة لمدة تسع سنوات تبدأ في

16 حزيران/يونيه 2021. وانتخبت الجمعية أيضا، بالتركية، سيلفيا فرنانديز دي غورمندي رئيسة لدوراتها العشرين إلى الثانية والعشرين.

90 - وفي 11 آذار/مارس 2021، انتخب قضاة المحكمة بيوتر هوفماينسكي رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات، بأثر فوري. وانتُخب كل من لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا وأنطون كيسيا - مبي ميندوا ليكونا النائبة الأولى والنائب الثاني للرئيس، على التوالي.

جيم - الصندوق الاستثماري للضحايا

91 - يستجيب الصندوق الاستثماري للضحايا للضرر الذي يلحق بالضحايا نتيجة للجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة. وخلال العامين 2020 و 2021، نمت أنشطة الصندوق بشكل ملحوظ: من 6 عقود مشاريع مع شركاء منفذين إلى 27 عقدا. وتختلف المشاريع من حيث الحجم والتعقيد.

92 - وفي كاتانغا، واصل الصندوق الاستثماري تنفيذ التعويضات الجماعية وأوشك على وضع اللمسات الأخيرة على تنفيذ أنشطة الدعم التعليمية المدرة للدخل. وبدأ في كانون الثاني/يناير 2021 دفع التعويضات الفردية التي حُكم بها في قضية/المهدي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل 132 مستفيدا على التعويضات الفردية التي حُكم لهم بها. وأصدر مجلس إدارة الصندوق الاستثماري 961 قرارا بأهلية الحصول على التعويضات، تبين أن 795 ضحية مؤهلون لذلك. وفي 30 آذار/مارس 2021، أقيم حفل رمزي لمنح التعويضات في باماكو. وفي قضية/لوبانغا، أبرم عقد مدته خمس سنوات مع الشريك المنفذ للتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات بمبلغ 10 ملايين دولار تقريبا، ودخل حيز النفاذ في 15 آذار/مارس 2021. وحتى الآن، عُثر على أن 1 095 مستفيدا مؤهلون للحصول على التعويضات، وهناك المزيد من الأشخاص ممن سيستفيدون من البرنامج. وقد بدأ التخطيط لتنفيذ برنامج للتعويضات في قضية نتاغاند/بعد أن أصدرت الدائرة الابتدائية أمرها بالتعويض.

93 - وقد تضاعف عدد برامج المساعدة من البرنامج الوحيد الأصلي في أوغندا. وهناك الآن برامج مساعدة في كوت ديفوار تدار مع ثلاثة شركاء، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى مع ستة شركاء، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية مع عشرة شركاء. ومن المتوقع أن تبدأ برامج مساعدة إضافية في جورجيا وكينيا ومالي في نهاية عام 2021؛ ولا تزال عملية السعي للعثور على شركاء مستمرة.

94 - وعقد مجلس إدارة الصندوق الاستثماري 19 اجتماعا عن بعد، بما في ذلك اجتماع نوقشت فيه عملية الاستعراض (انظر الفرع جيم من هذا التقرير). ونشر الصندوق الاستثماري خطته الاستراتيجية في عام 2020، التي تتماشى مع خطة المحكمة. وفي منتصف عام 2021، اعتمد مجلس إدارة الصندوق الاستثماري، برئاسة ماما كويتي دومبيا، ومع عضوه الجديد أندريس بارماس، المنتخب في نيسان/أبريل 2021، سياسة بشأن أساليب العمل.

95 - ويهيب الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا بالدول والكيانات أن تقدم تبرعات لصالح الضحايا وأسره.

دال - استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي

96 - إن تعزيز إقامة المحكمة للعدالة وفقا لولايتها بموجب نظام روما الأساسي يشكل أولوية قصوى لقيادة المحكمة. وفي هذا السياق، واصلت المحكمة عملية الاستعراض التي بدأتها جمعية الدول الأطراف

في دورتها الثامنة عشرة، في عام 2019. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية. وكان من الخطوات الرئيسية إصدار التقرير النهائي عن الاستعراض الذي أجراه فريق الخبراء المستقلين في 30 أيلول/سبتمبر 2020. ويتضمن التقرير 384 توصية تتعلق بعدد كبير من المجالات المواضيعية التي تتراوح بين الحوكمة والموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي، وكفاءة العملية القضائية، وأساليب عمل القضاء، واستراتيجيات النيابة العامة، والتحقيقات والملاحقات القضائية، والدفاع والمساعدة القانونية، ومشاركة الضحايا وجبر الضرر. وفي 14 نيسان/أبريل 2021، أصدرت المحكمة ردها العام على التقرير النهائي، وقدمت فيه تحليلاً أولياً للتوصيات وقدمت معلومات عن الأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها بالفعل. وتتسق المحكمة عن كثب مع الجمعية العامة في الوقت الذي تمضي فيه العملية قدما نحو إجراء تقييم مفصل وتنفيذ توصيات لتعزيز عمليات المحكمة، حيثما اقتضى الأمر ذلك.

هاء - تأثير جائحة مرض فيروس كورونا على العمليات

97 - واصلت المحكمة الاضطلاع باستجابة متعددة المستويات للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على عملياتها. وقد نفذت ترتيبات عمل جديدة بسرعة واستُحدثت حلول مبتكرة في قاعات المحاكم للسماح بالقيام بإجراءات مختلطة يشارك فيها مشاركون حاضرون ماديا ومشاركون متصلون عن بعد. ونتيجة لهذه الإجراءات، تمكنت المحكمة من المضي قدما بإجراءاتها القضائية خلال الجائحة ولم يحدث سوى تأخيرات محدودة. ومن أجل حماية صحة وسلامة الموظفين، واصلت المحكمة قصر السماح بالوصول المادي المحدود إلى مبانيها على الحالات التي يعتبر فيها ذلك ضروريا للعمليات الرئيسية. وقد اتبعت المحكمة بدقة، في تصديها لهذه الجائحة، مشورة سلطات الدولة المضيفة لها، هولندا. وواصلت المحكمة تنفيذ تدابير مماثلة في مكاتبها القطرية ومكتب الاتصال التابع لها في الأمم المتحدة في نيويورك، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة.

خامسا - خاتمة

98 - أحرزت المحكمة تقدما هاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراءاتها التمهيدية والابتدائية والاستئنافية وفي مجال التعويضات، وكذلك في التحقيقات والدراسات الأولية التي أجراها مكتب المدعي العام. ومن بين التطورات الملحوظة، أدين متهم واحد وحكم عليه، وتم تأكيد حكمين ابتدائيين في الاستئناف، وبدأت محاكمة واحدة، واستمر تقديم الأدلة في محاكمة أخرى، وجرى إقرار التهم الموجهة إلى متهمين اثنين، ونُقل اثنان من المشتبه فيهم إلى المحكمة، وجرى فتح تحقيق جديد، وجرى إتمام أربع دراسات أولية. وشهدت المحكمة تغييرا كبيرا في القيادة بانتخاب قضاة جدد، ورئيس جديد، ومدع عام جديد، وانخرطت، إضافة إلى أنشطتها القضائية وأنشطة الادعاء، بنشاط في عملية الاستعراض الرامية إلى تعزيز المؤسسة.

99 - وتُسلم المحكمة مع الامتتان بالأشكال العديدة للمساعدة الهامة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقدر أيضا تعاون الدول على أنشطتها الجارية في مجالات التحقيق والادعاء والقضاء، فضلا عن البيانات العديدة والغنية بالدعم التي أعرب عنها في مناسبات رفيعة المستوى من قبيل الجمعية العامة.